Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

نشرية شهر ديسمبر 2020

حول الاحتجاجات الجماعية و الإنتحار و العنف والهجرة

1149 تحركا احتجاجيا و **17** حالة إنتحار و محاولة إنتحار و **373** مهاجر(ة)

عدد : 87

شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا) الطابق 2
الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net - www.ftdes.net/observatoire

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

المقدمة

تزامن شهر ديسمبر مع الذكرى العاشرة للثورة ومع نهاية سنة أولى من حكم "سيستام" جديد اختاره الناخبون في انتخابات عامة انتظمت نهاية العام 2019. حصاد كرّس بلا شك ثلاث حقائق: عمق في الازمة الاقتصادية والاجتماعية وتطورها نحو ازمة شاملة، قطيعة بين النخب الحاكمة والشارع، ضبابية في إدارة الأزمات ومنها ازمة الحكم وإدارة الاختلاف وازمة فيروس كوفيد وعجز عن الاستجابة لمطالب التونسيات والتونسيين في العيش الكريم والحق في خدمات أساسية جيدة وتحقيق العدالة الاجتماعية .

هذا الحصاد تترجمه نسبة النمو الاقتصادي المسجلة، جراء تداعيات مجمل هذه الأزمات وفِي مقدمتها ازمة كوفيد، والتي تقدّر وفقا لأرقام المعهد الوطني للاحصاء ب- 6 ٪ خلال الثلاثي الثالث من 2020 و- 9.2 ٪ خلال الثلاثي الاخير من العام وفقا لتقديرات مجموعة البنك الدولي الصادرة نهاية شهر ديسمبر. وهي نسبة تزيد بلا شك في عدد الفقراء وعدد العاطلين عن العمل وتفتح الوضع الاجتماعي على مزيد من التطورات والتعقيدات خلال العام الجديد .

حكومتان وأزمات كثيرة

كان شهر ديسمبر إذن خاتمة عشر سنوات من الانتقال الديمقراطي وخاتمة سنة أولى من حكم "سيستام جديد" كان هو نفسه إفراز من افرازات الازمة الاقتصادية والاجتماعية فتدهور الوضع المعيشي للتونسيين طيلة السنوات التسع التي تلت الثورة كان محركا رئيسيا لخيارات الناخبين في انتخابات 2019 ليفرز انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ما بعد الثورة، جرّاء الخيارات الفاشلة، أرخبيلا من الكتل في برلمان شبه معطَّل ضاعف وضعه من الاحتقان في الشارع كما ضاعف من خطاب العنف والكراهية وصولا الى ارتكاب العنف المادي بين النواب بداية شهر ديسمبر .

كما افرز حصاد العشرية الاولى تنامي الشعور بالاحباط الجماعي جراء عدم الاستجابة لاستحقاقات الثورة وفِي مقدمتها الخبز والكرامة والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد لأسباب تعلقت بسنوات الحكم الفاشلة ما بعد الثورة والتي لم تضع تونس على طريق التحول الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي المنشود. إذ تم خلال هذه العشرية الإبقاء على منوال تنموي عاجز عن تحقيق نسبة نمو قادرة على توفير فرص العمل وتحقيق الرخاء المنشود مما ضاعف من معدلات البطالة والفقر وتراجع الطبقة الوسطى وزاد من معدلات الهجرة غير النظامية والرغبة في الهجرة. كما تم الابقاء على ذات المناخ الملائم للتهرب الضريبي وغياب اي إصلاح جبائي مما ضاعف من جرائم التهرب الضريبي وتبييض الأموال وهو وضع تسلل للحياة السياسية ليساهم في مزيد تفاقم اللاّ ثقة في الفاعلين فيها .

وزادت ازمة جائحة كوفيد من تعقيد الوضع وهي التي تسببت في غلق كلي للنشاط الاقتصادي طيلة ستة اسابيع تسببت في تراجع نسبة النمو الاقتصادي إلى 21.6 ٪ خلال الثلاثي الثاني من العام وزيادة في نسبة البطالة ب 3 ٪ لتبلغ 18 ٪ وهي التي ظلت في حدود معدل 15 ٪ طيلة التسع سنوات. ورغم عودة النشاط الاقتصادي ما بعد رفع الحجر الشامل والموجه وفتح الحدود الجوية والبحرية ظلت نسبة النمو سالبة وفِي حدود 6 ٪ ومن المتوقع ان تكون في 9- ٪ مع نهاية العام. وضع انعكس على ميزانية العام الجديد فوجدت الحكومة صعوبة في تعبئة موارد مالية للميزانية ولتستقبل المالية العمومية عامها الجديد بعجز كلي عن استصلاح الخدمات الأساسية وفِي مقدمتها خدمات الصحة العمومية والنقل والبنية التحتية.

ولعل حادثة الموت المأساوية للدكتور بدر الدين العلوي إثر سقوطه من مصعد في مشفى جندوبة بداية شهر ديسمبر دليل قاطع على الحالة المزرية التي بات يعيشها قطاع الصحة العمومية وغياب اي استراتيجية للإصلاح. وينسحب هذا الوضع على قطاعات اخرى عمومية ومنها استصلاح البنية التحتية اذ تسبب غياب الصيانة في حوادث موت مأساوية لمواطنين إثر سقوطهم في بالوعات في الطرقات العامة واخرها سقوط الشاب محمود ثابت بسيارته في حفرة غير محمية كانت على مقربة من اشغال إنجاز محول.

وما ضاعف من صعوبة الوضع التأزم السياسي جراء حالة التشنج والتعطل في المؤسسة التشريعية وتسلل هذا التشنج الى رأسيْ السلطة التنفيذية. ففي عام واحد تواتر على مكتب القصبة رئيسا حكومة. والحكومتان لم تملكا رؤيا واضحة واستراتيجية تستند الى برنامج إصلاح واضح والمؤسف ان الصراع السياسي يُدار بشكل متشنج ويغلب عليه خطاب الكراهية والعنف.

ازمة شاملة ومعقدة كان لها وجهها الاجتماعي حيث تزايدت معدلات الجريمة والعنف وطلّت العروشية مجددا من ذلك ما حصل من تصادم بين عرشين في العين السخونة بقبلي خلال شهر ديسمبر. وكذلك زيادة عدد الواصلين الى إيطاليا بشكل غير نظامي انطلاقا من السواحل التونسية. وفِي الشوارع بات من الواضح ان عدد المتشردين في زيادة وان من بين المتشردين هناك مسنون يمضون خريف أعمارهم في عراء الشوارع دون مآوي ودون إحاطة. زاد ايضا عدد المتسولين في الشوارع والكثير منهم مسنون وهي ظاهرة يمكن معاينتها بالعين المجردة في شوارع العاصمة.

احتجاجات شهر ديسمبر

عدم الاستقرار الحكومي وعجز "السيستام" الجديد عن إيصال أصوات جموع الناخبين الذين اعتمدوا خطة تصويت عقابية بحثا عن البديل الذي يوفر لهم الحياة الكريمة غيّر من استراتيجية الحراك الاجتماعي لتبدأ الاحتجاجات نزوعها نحو العنف بداية من شهر مارس 2020 اذ زادت الاحتجاجات العشوائية بنسبة 65 ٪ في مقارنة بين الاحتجاجات العشوائية المسجلة خلال شهريْ جانفي وديسمبر 2020

كما توجه المحتجون نحو اعتماد أشكال احتجاجية اكثر ضغطا مثل غلق فانا ضح البترول في صحراء تطاوين والتهديد بغلق فانا توزيع المياه في سبيطلة وغلق المنطقة الصناعية في قابس وما انجر عنه من ازمة على مستوى الغاز السائل في مناطق عديدة في الجنوب. واختفت في المقابل بعض الاشكال الاحتجاجية التي تمس الفرد مثل الانتحار او محاولته والمشي لمسافات طويلة على الاقدام وخياطة الأفواه واضرابات الجوع. باستثناء اضراب الجوع الذي يخوضه جرحى الثورة (ويلاقي مساندة واسعة من قبل الجميع) طلبا لنشر القائمة النهائية لشهداء وجرحى الثورة وذلك رغم مضي 10 سنوات على الثورة

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية	
2020	8 759
2019	9 091
2018	9 365
2017	10 452
2016	8 713

وقد بلغ عدد التحركات الاجتماعية والاحتجاجات طيلة 2020 ما يناهز 8759 تحركا احتجاجيا حوالي 5727 تحركا احتجاجيا منها كان عشوائيا اي ينزع للعنف (65 ٪

كما ان الزمن الاحتجاجي امتدّ على طول اشهر السنة فلم يكن شهر جانفي موسم الذروة في الاحتجاج كما هو متوقع بل إن الاحتجاجات أخذت منحنى تصاعديا بداية من الثلاثية الثالثة من العام ومباشرة اثر رفع الحجر الصحّي الشامل. وكانت اغلبها تطالب بحقوق اقتصادية واجتماعية تخص التشغيل وديمومة الشغل في ظل ازمة كوفيد خاصة مع غلق المقاهي والمطاعم وفرض بروتوكولات صحية صارمة على النزل. بل إن شهر ديسمبر مثل ذروة الاحتجاجات طيلة 2020 بتسجيله 1149 تحرك احتجاجي مسجلا زيادة طفيفة عن احتجاجات جانفي ناهزت 1.14 ٪ وزيادة عن شهر نوفمبر ناهزت 12 ٪

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية 2020	
عشوائي	5 727
المنظم	3 866

لم تتغير الخارطة الاحتجاجية خلال شهر ديسمبر مقارنة بما سبقه من اشهر اذ ظلت مناطق غرب البلاد (وسطا وجنوبا) في طليعة المناطق الأكثر احتجاجا علما وان خارطة التحركات الاحتجاجية بدأت منذ الثلاثية الثانية من العام في التغيّر لتصبح مناطق الجنوب الغربي والوسط الغربي في صدارة المناطق الأكثر احتجاجا ومنذ هذا التاريخ ايضا ظهرت النزعة العشوائية في الاحتجاجات ثم طغت على المشهد الاحتجاجي.

2020	الحركات الاحتجاجية الاجتماعية
اكتوبر	871
نوفمبر	1025
ديسمبر	1149

وقد سجّلت مناطق الجنوب الغربي والوسط الغربي 760 تحركا احتجاجيا اي ما يناهز 66.8 ٪ من مجموع الحراك المرصود خلال شهر ديسمبر وبلغ عدد الاحتجاجات العشوائية 700 تحرك عشوائي اي ما يناهز 92 ٪ من الاحتجاجات المرصودة في هذه المناطق.

وتاتي ولاية قفصة في صدارة المناطق الأكثر احتجاجا بتسجيلها 317 تحركا احتجاجيا منها 285 تحرك احتجاجي عنيف (89.9 ٪) تليها القصرين ب186 تحرك احتجاجي منها 172 تحرك احتجاجي عشوائي (92.4 ٪) ثم القيروانب 137 تحرك احتجاجي منها 107 تحرك احتجاجي عشوائي (78 ٪) ثم ولاية تونس بتسجيلها 103 تحرك احتجاجي منها 81 تحرك عشوائي (78 ٪) ثم سليانة بتسجيلها 65 تحركا احتجاجيا كانت جلها عشوائية (100٪) تليها سيدي بوزيد ب65 تحرك احتجاجي منها 54 تحرك احتجاجي عشوائي (83 ٪).

188 إحتجاج غير عشوائي			
أريانة	0	بن عروس	1
بنزرت	6	تونس	22
زغوان	0	منوبة	1
نابل	2	باجة	0
جندوبة	15	سليانة	0
الكاف	0	سوسة	12
صفاقس	9	المنستير	2
المهدية	5	سيدي بوزيد	11
القصرين	14	القيروان	30
تطاوين	3	قابس	5
مدنين	5	توزر	9
قبلي	4	قفصة	32

961 إحتجاج عشوائي			
أريانة	0	بن عروس	0
بنزرت	6	تونس	81
زغوان	0	منوبة	1
نابل	1	باجة	0
جندوبة	4	سليانة	65
الكاف	0	سوسة	2
صفاقس	48	المنستير	0
المهدية	6	سيدي بوزيد	54
القصرين	172	القيروان	107
تطاوين	32	قابس	47
مدنين	0	توزر	17
قبلي	33	قفصة	285

ومثلت المطالب الاقتصادية والاجتماعية 76 ٪ من محركات احتجاجات شهر ديسمبر وتأتي المطالبة بالتشغيل في مرتبة أولى بنسبة 37 ٪ (416 تحرك احتجاجي) والحق في التنمية بنسبة 20 ٪ (331 تحرك احتجاجي). كما مثل عدم تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الجهات الرسمية وتنسيقات الحراك الاجتماعي دافعا اخر للاحتجاج (37 تحرك احتجاجي) وذلك بنسبة 4 ٪ من مجموع التحركات المرصودة. ومثل عدم توفر المواد الاساسية ايضا دافعا للاحتجاج بنسبة 3 ٪ كما ان ما لا يقل عن 11٪ من مجموع الاحتجاجات المرصودة تعلقت بجودة الحياة وانهيار الخدمات الاساسية مثل عدم توفر الماء الصالح للشراب وعدم الحصول على العلاج وغيرها من المطالب.

التصنيف	النسبة
اجتماعي	% 42
اقتصادي	% 34
البنية التحتية	% 8
إداري	% 14
سياسي	% 5

القطاع	النسبة
تربوي	% 7
بيئي	% 1
صحي	% 3
امني	% 2
قانوني	% 8
ديني	% 1
رياضي	% 2
الحق على الماء	% 1
فلاحي	% 1
نقل	% 2
قطاع خاص	% 2
قطاع عمومي	% 77

وكانت الاحتجاجات موزعة بنسبة متقاربة بين التلقائية (575) والمنظمة (574)

اما بالنسبة للأشكال الاحتجاجية المرصودة خلال شهر ديسمبر تحتل الاعتصامات مرتبة أولى بنسبة 74 ٪ (850 يوم اعتصام تم رصده سواء لاعتصامات تواصلت خلال شهر ديسمبر او تشكلت أثنائه) ثم الوقفات الاحتجاجية في مرتبة ثانية بنسبة 12.1 ٪ وقفات احتجاجية تليها أشكال احتجاجية مختلفة بنسبة 13.9٪.

اهم الفاعلون في التّحركات	
الموظفون	27 %
شباب	25 %
مواطنين	17 %
العاطلين عن العمل	16 %
السكان	8 %
اصحاب الشهائد العاطلين عن العمل	3 %
السائقين	3 %
الاولياء	2 %
النشطاء	2 %
الآطباء	2 %

فضاءات التحركات الاحتجاجية	
الطرقات	20 %
المقرات الإدارية	16 %
شركة فسفاط قفصة	13 %
مقرات السيادة	12 %
مقر الولاية	9 %
المؤسسات القضائية	8 %
مقرات الانتاج	8 %
مقرات المعتمديات	6 %
مقرات عمل	4 %
شركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	3 %

وكان الفاعلون تقريبا كل القطاعات وكل اصحاب المطالب وهذا ما ميز حراك الثلاثية الاخيرة من 2020 اذ خاض القضاة والصحفيون والأطباء والمعطلون والموظفون وكل طالب حق أشكال احتجاجية مخالفة طلبا لتفاعل السلطات مع مطالبهم

وقد مثلت الطرقات مسرحا رئيسيا للاحتجاج (20 ٪) تليها المقرات الإدارية (16 ٪) وشركة فسفاط قفصة (13 ٪) ومقرات سيادة (12 ٪) والولايات (9 ٪) ومقرات انتاج (8 ٪) ومجلس نواب الشعب (2 ٪). وتظل الحكومة قبلة رئيسية للمحتجين لتقديم مطالبهم ودلك بنسبة 90 ٪ تليها السلطات الجهوية ثم رئاسة الجمهورية

الحركات الاحتجاجية الاجتماعية 2020

15	بن عروس	16	أريانة
813	تونس	142	بنزرت
67	منوبة	17	زغوان
59	باجة	83	نابل
129	سليانة	189	جندوبة
415	سوسة	194	الكاف
40	المنستير	516	صفاقس
870	سيدي بوزيد	84	المهدية
1392	القيروان	641	القصرين
123	قابس	696	تطاوين
168	توزر	184	مدنين
1774	قفصة	132	قبلي

الهجرة غير النظامية خلال شهر ديسمبر

مقارنة شهر ديسمبر خلال السنوات 2018 – 2019 – 2020

	2018	2019	2020
عدد الواصلين الى ايطاليا	242	8	373
عدد عمليات الاجتياز المحبطة	23	8	34
عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	212	88	717

شهدت موجات الهجرة غير النظامية تواصلا رغم العوامل المناخية في ظل استمرار الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتواصل عمليات الترحيل القسري للمهاجرين غير النظاميين من إيطاليا. من المتعارف ان شهر ديسمبر ينتمي للأشهر التي تشهد انخفاضا كبيرا في موجات الهجرة نتيجة عوامل مرتبطة أساسا بالمناخ لكن ذلك لم يمنع من ان يكون هطا الشهر أيضا استثنائية مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات الفارطة. حيث ارتفع عدد الواصلين الى إيطاليا مقارنة بسنة 2018 ب 54% كما ارتفع عدد المجتازين الطي تم منع اجتيازهم مقارنة بسنة 2018 ب 238% في حين يتوسع الفارق أكثر مقارنة بديسنبر2019 والتي عرفت فيه الهجرة غير النظامية أدني مؤشراتها

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال شهر ديسمبر

	صفاقس	المهدية	المنستير	نابل	تونس
ديسمبر	43.47%	13.04%	4.34%	13.04%	26.08%

واصلت جهة صفاقس تصدر عمليات الاجتياز المحبطة ب43.47% وحلت ولاية تونس ثانيا ب26.08% وتمثلت أساسا في عمليات احباط تسلل نحو الموانئ في حين غابت جهة مدنين من بلاغات وزارة الداخلية حول احباط عمليات اجتياز

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر ديسمبر

	تونسيون/ات	غير تونسيين/ات
ديسمبر	39.8%	60.1%

لئن أصبحت تونس وجهة للعديد من الأجانب وخاصّة أصيلي جنوب الصحراء، إلاّ أنّها ظلّت أيضا منطقة عبور لهم، ليظل هدفهم الأساسي من دخولهم إلى تونس هو الهجرة بطريقة غير نظامية عبر البحر المتوسط لذلك يتواصل للشهر الثاني على التوالي ارتفاع عدد المهاجرين من جنسيات غير تونسية الذين وقع احباط اجتيازهم لتبلغ 60.1% نتيجة انخفاض الرغبة في الهجرة لدى التونسيين لعوامل مناخية أساسا لتلجا شبكات تهريب المهاجرين الى الجنسيات غير التونسية.

توزيع المجتازين حسب الجنس خلال شهر ديسمبر

	اناث	ذكور	قصر
ديسمبر	35.1%	%52.4	12.4%

يعود الحضور المكثف للنساء ب35.1% لمشاركة المهاجرات من جنوب الصحراء في عمليات الهجرة غير النظامية نتيجة وضعية الهشاشة المضاعفة التي يعانين منها في تونس والتي تجعلهن يبحثن عن الخلاص باي وسيلة وتحقيق مشروعهن الهجري الذي انطلقن من اجله

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر ديسمبر

	البر	البحر
ديسمبر	%52.2	%47.8

الهجرة غير النظامية خلال سنة 2020

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2020

الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
جانفي	68	42	4	10	12
فيفري	26	21	0	0	5
مارس	60	42	1	0	17
افريل	37	28	1	2	6
ماي	494	443	6	3	42
جوان	825	755	23	19	28
جويلية	4145	3575	99	100	371
اوت	2306	1803	72	98	333
سبتمبر	1923	1508	60	76	279
أكتوبر	1328	1081	41	43	163
نوفمبر	1298	1085	35	34	144
ديسمبر	355	300	11	13	31
المجموع	**12883**	**10701**	**353**	**398**	**1431**

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال سنة 2020

الشهر	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	تونسيون/ات	غير تونسيين/ات
جانفي	22	316	%85.12	%14.87
فيفري	25	571	%32.04	%67.9
مارس	4	137	%6.56	%93.43
افريل	6	99	%56.56	%43.43
ماي	60	1243	%48.51	%51.48
جوان	119	1611	%73.24	%26.75
جويلية	245	2918	%87.5	%12.4
اوت	191	1621	%91.84	%8.15
سبتمبر	170	2035	%74.55	%25.44
أكتوبر	157	1349	%75.61	%24.38
نوفمبر	63	849	%46.64	%53.35
ديسمبر	34	717	%39.8	%60.1
المجموع	**1096**	**13466**	**%68.97**	**%31.02**

جدول مقارنة للهجرة غير النظامية خلال الثلاث سنوات الاخيرة

	2018	2019	2020
عدد الواصلين الى ايطاليا	5266	2654	12883
عدد عمليات الاجتياز المحبطة	361	273	1096
عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	4519	4177	13466

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال سنة 2020

	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت	جندوبة
ديسمبر	10.89%	1.68%	34.5%	11.28%	9.85%	3.24%	14.26%	10.37%	3.63%	0.38%

ماسي الهجرة غير النظامية خلال سنة 2020

عدد الضحايا	الاناث	الاطفال	الذكور	عدد المفقودين
106	57	6	43	91

تبقى هذه المعطيات تقريبية وليست نهائية حسب بلاغات وزارة الداخلية او الهياكل المتدخلة (المحاكم ...)

الهجرة غير النظامية خلال العشر سنوات الاخيرة

السنة	الواصلون الى أوروبا عبر مختلف المسالك	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
2011	28829	7595
2012	1717	1230
2013	1223	1120
2014	1735	1191
2015	1060	1881
2016	1367	1035
2017	6526	3178
2018	6006	7146
2019	3987	4177
2020	13207	13466
المجموع	**65657**	**42019**

جدول تفصيلي للواصلين الى أوروبا بطريقة غير نظامية عبر المسالك المختلفة

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحوض الأوسط للمتوسط) إيطاليا ومالطا)	27982	2255	835	1683	880	1207	6415	5444	2681	12883
الحوضين الغربي والشرقي للمتوسط	31	28	21	14	136	98	80	21	6	9
برا بطريقة غير نظامية (الشرق)تركيا صربيا رومانيا دول البلقان البانيا	815	434	367	38	44	62	27	22	64	123
برا بطريقة غير نظامية (الغرب)اسبانيا	0	0	0	0	0	1	4	519	1236	192
المجموع	28829	1717	1223	1735	1060	1367	6526	6006	3987	13207

حالات الانتحار ومحاولات الانتحار

خارطة الانتحار ومحاولته ايضا بصدد التغير اذ لم تعد القيروان في مرتبة أولى ومع ذلك ايضا لم يختف منها الانتحار. وخلال شهر ديسمبر تم رصد 17 حالة ومحاولة انتحار توزعت كالتالي: 3 حالات انتحار في كل من قبلي ونابل وحالتيْ انتحار او محاولته في كل من زغوان والقصرين وسوسة وحالة انتحار او محاولته في كل من تونس وبوزيد وقابس والقيروان وجندوبة .

وتقدر نسبة الذكور ٪76.5 من مجموع الضحايا كما تمثل الفئة العمرية 16-45 سنة حوالي ثلثي ضحايا الحالات المرصودة طيلة شهر ديسمبر (13 ضحية).

ومثل الانتحار شنقا ابرز أشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 70.6 ٪ والشنق هي طريقة انتحار فيها اصرار على الموت.

كما تم رصد حالات ومحاولات انتحار حرقا بنسبة 17.6 ٪ والقاء النفس بنسبة 11.8 ٪.

	15 سنة أو أقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	أكثر من 60 سنة
ذكور	1	3	3	3	1	2
إناث	0	2	2	0	0	0
المجموع	1	5	5	3	1	2

تقرير العنف

المجموع العام لقضايا العنف مثل على امتداد الثلاث سنوات الماضية اكثر من 25% من جملة القضايا المعروضة امام المحاكم التونسية. وتقترن هذه الافعال في الغالب بجرائم اخرى كالسرقة والقتل والسلب والاعتداء الجسدي..

وتمثل النساء والاطفال الفئة الاكثر استهدافا بشتى انواع العنف، وتقول اخر الارقام الصادرة عن وزارة المرأة والطفولة وكبار السن، ان منسوب هذا العنف المسلط على النساء والاطفال قد تضاعف اكثر من 5 مرات خلال السنة المنقضية 2020 ومثل الوضع الوبائي الذي فرضته الجائحة الصحية لفيروس كوفيد 19 وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية ابرز اسبابه حتى انه من بين الارقام الصادرة فيما يتصل بالعنف المسلط على النساء ان الاسبوع الثاني من شهر ماي الماضي، والذي تزامن مع فترة الحجر الصحي الشامل وحالة الاغلاق الكلي للبلاد، قد تضاعفت خلاله معدلات العنف 9 مرات كاملة.

بدورها تؤكد المؤشرات الصادرة عن المرصد الاجتماعي التونسي للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية السنة ان العنف في شكله الاجرامي كان الجزء الاكبر من العنف المرصود وان الظاهرة ما انفكت تصبح اكثر خطورة على المجتمع التونسي. وفي كل مرة يحذر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خطورة تفشي العنف باعتباره ظاهرة لا يمكن حصرها في قراءاته السطحية عبر ربطها بالدافع الاقتصادي فحسب في الوقت الذي لا يمكن ان تفصل فيه الجريمة ومظاهر العنف المتصل بها، مسالة اداء المؤسسة الامنية او عن سياقات وسياسات عامة تعيش على وقعها البلاد تتسم بالغموض وعدم الوضوح وانتشار الفقر والخصاصة والتهميش والبطالة فضلا عن تصاعد خطابات الكره والاقصاء والتقزيم.. في غياب تام لكل رؤية اجتماعية شاملة .

وعلى غرار الاشهر السابقة مثل العنف الاجرامي خلال شهر ديسمبر 2020 النسبة الاعلى فكان في حدود ال 88 ٪ من المجموع العام، يليه العنف في شكله الاحتجاجي بنفس النسبة مع العنف المؤسساتي .

وبنفس الملامح العامة لبقية التقارير الشهرية للعنف يأتي شهر ديسمبر ليختتم سنة كان خلال الشارع ابرز الفضاءات التي احتضنت كل اشكال العنف وشهد اكثر من ثلث العنف المرصود يليه المسكن كثاني فضاءات العنف بنسبة 20%. وبصفة استثنائية يطفو على سطح احداث العنف المرصودة خلال شهر ديسمبر 2020 العنف في الاطر والمؤسسات التربوية اين مثلت نسبة 16% المجموع العام يليه الفضاءات الصحية التي عرفت نسبة 10% من اشكال العنف خلال شهر ديسمبر. دون ان ننسى الفضاءات الادارية التي عرفت 8% من منسوب العنف وفضاءات الانتاج التي عرفت نسبة 4% من اشكال العنف

المكان	
الشارع	38%
وسائل النقل العمومي	2%
المؤسسات التربوية: المدرسة /مدرسة اساسية/ معهد/ ال	16%
فضاء حكومي: المقرات الادارية	8%
مؤسسة إنتاج اقتصادي	4%
المسكن	20%
فضاءات سياحية وترفيهية	2%
فضاءات صحية	10%

وعاشت ولاية تونس (العاصمة) على وقع 20% من منسوب العنف المسجل خلال شهر ديسمبر ونفس المعدل تقريبا عرفته ولاية سوسة التي سجلت 18% من المنسوب العام لمجموع الاحداث المرصودة من قبل فريق الرصد. لتتوسع بقية النسبة متقاربة بين ولايات القيروان والكاف (8%) وولاية نابل وصفاقس (6%) فولايات قابس وتوزر والمهدية .

أريانة	2%	بن عروس	0%
بنزرت	0%	تونس	20%
زغوان	2%	منوبة	0%
نابل	6%	باجة	0%
جندوبة	2%	سليانة	2%
الكاف	8%	سوسة	18%
صفاقس	6%	المنستير	0%
المهدية	4%	سيدي بوزيد	2%
القصرين	10%	القيروان	8%
تطاوين	0%	قابس	4%
مدنين	2%	توزر	4%
قبلي	0%	قفصة	0%

ويكون الذكور مسؤولون عن 84% من احداث العنف المرصود خلال شهر ديسمبر في حين تكون النساء مسؤولات عن 10% من احداث العنف. اما بالنسبة للفئة المعنّفة فتتوزع متساوية بين الذكور والاناث ..

وبشهر ديسمبر تنتهي سنة يمكن القول انها كانت بامتياز سنة العنف المسلط على النساء بجميع تمظهراته ومجالاته بما فيه العنف السياسي والعنف الاقتصادي.. تحملت خلاله هذه الفئة الاكثر هشاشة تداعيات جائحة صحية مرفوقة بأزمة اقتصادية واجتماعية ونفسية في غياب كلي لاي اجراءات استثنائية سواء امنية او قضائية..

وهنا يهم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمرصد الاجتماعي التونسي، التاكيد على ضرورة احترام مختلف المؤسسات والهياكل والمنظمات والجمعيات وكافة أفراد المجتمع لحقوق المرأة وتعزيز مكتسباتها بالتوعية والتعليم والتثقيف والتحسيس وبإدراج عدم التمييز ضد المرأة ومناهضة العنف ضدها عند رسم السياسات العمومية .

الخاتمة

في المحصلة كان حصاد شهر ديسمبر متوقعا فهو خاتمة سنة استثنائية انهار فيها ما تبقى من الاقتصاد طيلة سنوات ما بعد الثورة وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا. وانهيار الاقتصاد هو المدخل الذي تتعمق منه كل الأزمات وإذا ما أضفنا الى الانهيار الاقتصادي تأزم الوضع السياسي من ذلك فقدان المؤسسة البرلمانية كلّ مصداقية في نظر المجتمع و دخولها حالة فوضى واصطفافات مصلحية لا مبدئية وصراعات داخلية حزبية وفئوية يغذّيها خطاب كراهية واقصاء مما يزيد في عزلة المنتخبين عن المجتمع وكذلك اذا ما أضفنا اليها غياب رؤية وإرادة حكومية لإدارة هذه الأزمة الشاملة والتفكير في حلول عملية يصبح من اليقين بان العام الجديد سيكون عام الاهتزازات الاجتماعية وتنامي الغضب بامتياز في كل الجهات .

منهجيـة احتسـاب علمية جديدة :

بدايـة مـن شـهر مـارس اعتمد المرصـد الاجتماعـي التونسي بالمنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم :

التحـركات العفويـة : تتسـم بالمباغـة و سرعـة التحـرك نتيجة حـالات الغضب الجماعـي القصوى والاحتقـان الـذي يولدهـا الا أنهـا محـدودة في الزمـان و المـكان وتسـعى إلى الإثارة ولفـت الإنتباه والتعبئـة الإجتماعيـة وتتميـز بطابعهـا السـلمي الا أنهـا تتفـاوت في معـالم تطويـر الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحـركات المنظمـة : تحـركات كانـت بالأسـاس عفويـة إلا أنهـا تطـورت وطورت آليـات فعلها في الزمـان والمـكان وتوفـرت عـلى القـدرة عـلى تنظيـم الإحتجـاج والإعـداد لـه وتسـعى إلى تطويـر التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.
تتميـز بوسـائلها التنظيميـة و قدرتهـا عـلى ضـمان إسـتمرار فعلهـا و اعـادة التعبئـة مـن جديـد من أجل نفس الأسباب.

التحـركات العشـوائية : هـي التحـركات العنيفـة والتـي تجعـل مـن العنـف المضاد إحـدى آليات فعلهـا وهـي في الغالـب ردود فعـل مبـاشرة توظـف كل الإمكانـات مـن أجـل المواجهـة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتسـاب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحـرك الاحتجاجـي يمكـن ان يـدور في اكـثر مـن مـكان وبالتـالي يتـم احتسـابه اكثر من مـرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية :

عمليات الاجتياز المحبطة: يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون...)

الواصلون الى السواحل الأوروبية : هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية .

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى السواحل الأوروبية دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.